Publication	Al Mal
Date	January 16, 2017
Circulation	140,000
Country	Egypt
Article Type	Government News
Headline	New price hike include more than 90% of drugs in market
Page	01
Reporter	Ahmed El-Laholly

«شعبة الصيدليات» لـ «المال»:

مفاجأة.. زيادات الأدوية تشمل أكثر من 90% من الأصناف المتداولة

❐ «عبدالمقصود»: «الصحة» تلاعبت بالأرقام.. والمتداول الفعلى لا يتجاوز 5000 صنف ❐ مصانع تنتظر فبراير لطرح المخزون بالسعر الجديد

كتب – أحمد اللاهونى:

كشفت الشعبة العامة للصيدليات باتحاد الغرف التجارية، أن زيادات أسعار الأدوية التى أقرتها وزارة الصحة الخميس الماضى، شملت نحو 4650 صنفًا، وليس 3010، كما أكد الوزير، أحمد عماد.

وقال الدكتور عادل عبدالمقصود، رئيس الشعبة لـ «المال»، إنه تم التوصل إلى تلك النتائج بعد حصر وتفنيد كامل لجميع قوائم الأدوية التى تم الإعلان عن زيادة أسعارها منذ أيام.

كان وزير الصحة الدكتور أحمد عماد، قد أعلن فى مؤتمر صحفى الخميس الماضى – أن القوائم النهائية للأسعار الجديدة شملت 3010 أصناف، أى ما يمثل 25% من حجم المتداول فى السوق، والبالغ 12.4 ألف مستحضر، بينها 619 مستحضرا للأمراض المزمنة، وشملت الأسعار الجديدة 15% من أدوية الشركات المحلية، و20% من المستوردة، بزيادة 30 – 50% مقسمة على 3 شرائح.

وأكد «عبدالمقصود» أن حصر القوائم يؤكد أن الزيادات السعرية طالت أكثر من 90% من الأصناف الدوائية بالسوق، وليس 25% منها فقط، موضحاً أن العقاقير الطبية المتداولة لا تتعدى 5000 صنف، وليس 12 ألفا -كما جاء على لسان الوزير – إذ يمثل العدد الأخير إجمالى عدد الأدوية المسجلة لدى «الصحة»، ولا يتم إنتاجها كلها فى الوقت الحالى.

وأوضح أنه بالبحث فى قوائم الزيادات المعلنة، تبين أن الزيادة الواردة فى الصنف الواحد مطبقة على جميع أشكاله الدوائية «كبسول، نقط، حقن، لبوس، شراب»، لكن الوزارة حسبتها كصنف واحد، وهو ما يشير إلى تلاعب «الصحة» بالأرقام – وفقًا لتعبيره.

حاولت «المال» التواصل مع وزارة الصحة، لكن الدكتور محمد التونى، المسئول بالمكتب الإعلامى للوزارة، قال إنه لا توجد لديه أى معلومة عن هذا الأمر، وبمطالبته بمحادثة الوزير، أحمد عماد، أو المتحدث الرسمى خالد مجاهد، أكد انشغالهما فى اجتماع، ولم يتسن للجريدة الحصول على أى رد – حتى مثولها للطبع.

على جانب آخر، كشف عدد من الصيادلة، والمسئولين بشركات التوزيع لـ «المال» عن أن المصانع المنتجة تمتلك حاليا كميات كبيرة من الأدوية، غير مطبوع عليها السعر، وتنتظر بدء العمل بقرار الزيادات الجديدة أول فبراير المقبل، لطرحها فى الأسواق.

وقال «عبدالمقصود»: إذا صدق كلام الوزير عن توافر جميع «النواقص» خلال أسبوع من بدء تنفيذ قرار الزيادة، فهذا يؤكد أن المصانع كانت تخزنها، إذ أن الفترة اللازمة لاستيراد الخامات، وإخراج منتج نهائى تبلغ 3 شهور.

كان وزير الصحة، قد تعهد الأسبوع الماضى، بتوفير شركات الأدوية العاملة بالسوق المحلية، جميع «النواقص» خلال أسبوع من بدء العمل بقرار التسعيرة الجديدة.

وتشهد السوق المحلية نقصاً ملحوظاً فى 1500 صنف دوائى منذ العام الماضى، وفقا لشعبة الأدوية باتحاد الغرف التجارية.